

Distr.: General
17 April 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧

جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ ٢٠٠٧

موجز

استناداً إلى دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لسنة ٢٠٠٧، شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ نمواً قوياً سنة ٢٠٠٦، حيث سجلت البلدان النامية نمواً بنسبة ٧,٩ في المائة والبلدان المتقدمة النمو بنسبة ٢,٢ في المائة. وتماشياً مع الاندماج السريع للمنطقة في الاقتصاد العالمي والقطاعات التي هي أكثر تنافسية فيها على الصعيد الدولي، تركزت عملية التوسع في قطاعي الصناعة والخدمات بينما نمت الزراعة بوتيرة أبطأ. وقد كان النمو الاقتصادي واسع القاعدة، حيث كان أداء جميع المناطق دون الإقليمية قوياً. وشهدت بلدان شمال آسيا وآسيا الوسطى وكندا أستراليا وجمهورية إيران الإسلامية وعدد من البلدان الأخرى نمواً قوياً لصادرات السلع الأساسية، في حين عرف الجزء الأكبر من شرق آسيا طلباً قوياً على السلع المصنعة، من قبيل الإلكترونيات.

وفيما يتعلق بالاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تشير توقعات النمو الاقتصادي لسنة ٢٠٠٧ إلى استمرار الدينامية. ويتوقع أن يصل النمو الاقتصادي إلى ٧,٤ في المائة سنة ٢٠٠٧، أقل بعض الشيء منه سنة ٢٠٠٦. ويتوقع أن تكون البيئة الاقتصادية



الخارجية أقل مواتاة، ويعود ذلك أساسا إلى تباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. ويتوقع تراجع طفيف في الطلب العالمي على الإلكترونيات سنة ٢٠٠٧ قد يؤثر على توقعات منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي غضون ذلك، لن يكون انخفاض أسعار المواد الأساسية، بما فيها النفط، نعمة خالصة بالنسبة لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

وتقيّم دراسة الحالة الاقتصادية لسنة ٢٠٠٧ التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للتمييز بين الجنسين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبوجه خاص الخسائر الاقتصادية الناجمة عن التمييز بين الجنسين فيما يتصل بتدني المشاركة في قوة العمل وتدني مستوى الإنجازات التعليمية. كما يقيم التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين في أربعة مجالات (المشاركة الاقتصادية، والتعليم، والصحة، والتمكين) مع تحليل مقارنة يسلط الضوء أيضا على أفضل الممارسات. ويحلل المنشور وضع عدم المساواة بين الجنسين والعوامل التي تؤدي إلى التفاوتات الحالية، وتقتراح توصيات في مجال السياسات للتقليل من التمييز بين الجنسين في المنطقة.

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا - الآثار المترتبة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة	١٥-١	٤
ثانيا - توقعات عام ٢٠٠٧	٢٣-١٦	١١
ثالثا - مسائل السياسات والتحديات	٤٤-٢٤	١٣
ألف - أسعار النفط	٢٦-٢٤	١٣
باء - انخفاض مستوى الطلب المحلي	٢٩-٢٧	١٥
جيم - الضعف الاقتصادي	٣٤-٣٠	١٦
دال - التحديات الهيكلية	٣٨-٣٥	١٧
هاء - النمو المراعي للبيئة	٤١-٣٩	١٨
واو - جني فوائد "العائد الديمغرافي"	٤٢	١٩
زاي - الفقر في المناطق الحضرية	٤٤-٤٣	١٩
رابعا - التمييز بين الجنسين	٥٥-٤٥	٢٠

أولا - الآثار المترتبة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة

- ١ - تحلل دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لسنة ٢٠٠٧ اتجاهات الاقتصاد الإقليمي على خلفية التطورات العالمية وتحدد القضايا الرئيسية للسياسة العامة التي تواجهها المنطقة. وتنظر الدراسة أيضا في مسألة تكلفة التميز بين الجنسين في آسيا والمحيط الهادئ وتدرس الإجراءات التي يمكن للحكومات اتخاذها لمعالجة المشكلة.
- ٢ - لقد نمت الاقتصادات النامية لآسيا والمحيط الهادئ، للسنة الثامنة على التوالي، بوتيرة أسرع من جميع مناطق العالم الأخرى، حيث سجلت معدل نمو مثير للإعجاب بلغ ٧,٩ في المائة سنة ٢٠٠٦، إذ ارتفع من ٧,٦ في المائة في السنة التي قبلها (انظر الجدول ١). وبما أن الاقتصادات النامية لآسيا والمحيط الهادئ مثلت أكثر من ثلث النمو العالمي سنة ٢٠٠٦، فإن المنطقة بدأت تصبح قاطرة النمو العالمي. وتماشيا مع الاندماج السريع للمنطقة في الاقتصاد العالمي والقطاعات التي هي أكثر تنافسية فيها على الصعيد الدولي، تركزت عملية التوسع في قطاعي الصناعة والخدمات بينما نمت الزراعة بوتيرة أبطأ.
- ٣ - وظل استمرار ازدهار الطلب الخارجي مصدرا هاما للنمو للعديد من بلدان المنطقة، مع عدم تحول التباطؤ الذي كثر التنبؤ به في الولايات المتحدة إلى واقع بالطريقة التي كانت متوقعة سنة ٢٠٠٦، كما قدم استمرار انتعاش الاقتصاد الياباني حافزا إضافيا. وشكلت الصين والهند محركين هامين للطلب الخارجي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وشكلت الصين قاعدة للتصدير في المنطقة، بينما أدى استمرار الطلب الضخم فيها على المواد الأولية والوقود إلى إبقاء الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية على مستويات مرتفعة، وهو ما يساعد مصدري النفط والسلع الأساسية في أنحاء المنطقة الممتدة من جمهورية إيران الإسلامية إلى منغوليا وأستراليا.
- ٤ - لقد كان النمو الاقتصادي واسع القاعدة، حيث كان أداء جميع المناطق دون الإقليمية قويا. ومع تخليق أسعار النفط عاليا، خلق أيضا الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المصدرة للنفط والغاز في شمال ووسط آسيا، مما جعلها إحدى أسرع المناطق نموا في العالم. وتعد أذربيجان التي كانت على رأس المجموعة أسرع البلدان نموا في العالم، حيث سجلت نموا بنسبة عالية جدا بلغت ٣٤,٥ في المائة سنة ٢٠٠٦. كما سجل كبار مصدري النفط والغاز الآخرون في المنطقة دون الإقليمية حالات توسع سريع: إذ نمت كازاخستان بنسبة تقدر بـ ١٠,٥ في المائة، والاتحاد الروسي بنسبة ٦,٧ في المائة، وتركمانستان بنسبة ١٤ في المائة. ومع ازدهار قطاع الخروقات، ازدهر أيضا الطلب على الخدمات والاستثمار. ففي الاتحاد الروسي، نما الإنفاق الرأسمالي الثابت بنسبة ١١,٧ في المائة في الأشهر التسعة الأولى

من سنة ٢٠٠٦ (من سنة لأخرى). كما كانت ثمة زيادة في الطلب على الخدمات. ونمت تجارة التجزئة بنسبة ١٢,٧ في المائة في العشرة أشهر الأولى من سنة ٢٠٠٦ في أذربيجان، وبنسبة ١٢,٥ في المائة في الاتحاد الروسي، وبنسبة ٢٣,٤ في المائة خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٦ في تركمانستان. وقد كان النمو قويا أيضا في أماكن أخرى في المنطقة دون الإقليمية.

الجدول ١

معدلات النمو الاقتصادي والتضخم في اقتصادات مختارة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٧-٢٠٠٤

(النسبة المئوية)

التضخم ^(١)				الناتج المحلي الإجمالي الفعلي			
٢٠٠٧ ^(ج)	٢٠٠٦ ^(ب)	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٧ ^(ج)	٢٠٠٦ ^(ب)	٢٠٠٥	٢٠٠٤
الاقتصادات النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ^(٢)							
٣,٨	٤,٣	٤,٣	٤,٦	٧,٤	٧,٩	٧,٦	٧,٨
٢,١	١,٦	٢,٠	٣,٣	٧,٨	٨,٥	٨,١	٨,٤
٢,٠	١,٥	١,٨	٣,٩	٩,٩	١٠,٧	١٠,٤	١٠,١
٢,٣	٢,٠	٠,٩	- ٠,٤	٥,٧	٦,٢	٧,٣	٨,٦
-	٥,١	٩,٥	١١,٠	٦,٠	٧,٥	٦,٢	١٠,٦
٢,٥	٢,٥	٢,٧	٣,٦	٤,٨	٥,٢	٤,٠	٤,٧
١,٧	٠,٦	٢,٣	١,٦	٤,١	٤,٢	٤,٠	٦,١
٨,٨	٩,٤	١١,٨	١٠,٠	٧,١	٧,٥	٧,١	٧,٥
٩,٠	٩,٧	١٢,٧	١٠,٩	٦,٤	٦,٧	٦,٤	٧,٢
٨,٠	٨,٣	٩,٦	٦,٧	٣٠,٠	٣٤,٥	٢٦,٤	١٠,٢
٣,٠	٢,٩	٠,٦	٦,٩	٨,٠	١٣,٤	١٣,٩	١٠,٥
٨,٠	٧,٥	٦,٩	١,٧	٦,٥	٧,٣	٧,٠	٧,٧
٩,٧	١١,٠	١٠,٦	٥,٩	٧,٠	١٤,٠	٦,٠	٩,٠
٧,٠	٩,٢	٨,٢	٥,٧	٥,٠	٧,٠	٩,٣	٥,٩
٦,٥	١١,٩	٧,٨	٦,٨	٧,٠	٧,٠	٦,٧	١٠,٦
٥,٤	٥,٧	٤,٣	٤,١	٦,٠	٢,٧	- ٠,٦	٧,٠
٧,٥	٨,٦	٧,٦	٦,٩	١٠,٠	١٠,٥	٩,٥	٩,٦

التضخم ^(١)				الناتج المحلي الإجمالي الفعلي				
٢٠٠٧ ^(ع)	٢٠٠٦ ^(و)	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٧ ^(ع)	٢٠٠٦ ^(و)	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٢,٧	٢,٨	٢,٤	٣,٤	٣,٧	٣,٨	٢,٧	٣,٨	الحيط الهادئ
١,٥	١,٧	١,٧	٢,١	٤,٥	٣,٧	٣,٣	٢,٧	بابوا غينيا الجديدة
—	٧,٢	٩,٦	١١,٠	٠,٩	١,٩	٢,٣	١,٤	تونغا
٨,٤	٨,٢	٧,٢	٦,٧	٥,٠	٦,٢	٥,٠	٨,٠	جزر سليمان
١,٥	٣,٠	٢,٥	٠,٩	٣,٥	١,٨	٠,١	٤,٣	جزر كوك
٤,٠	٣,٢	١,٩	١٦,٣	٤,٧	٣,٥	٥,١	٣,٧	ساموا
٢,٤	٢,٣	٠,٩	١,٦	٧,٠	٧,٠	٦,٨	٥,٥	فانواتو
٤,٠	٣,٥	٢,٧	٣,٣	٢,٠	٣,٦	٠,٧	٥,٣	فيجي
٦,٢	٧,٦	٦,٧	٦,٣	٧,٤	٧,٨	٨,٠	٧,٤	جنوب وجنوب غرب آسيا ^(د)
٩,١	١١,٠	١٢,١	١٥,٢	٦,٠	٦,١	٥,٤	٤,٨	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٧,٠	٨,٠	٩,٣	٤,٦	٧,٠	٦,٦	٨,٦	٧,٥	باكستان
٧,٠	٧,٢	٦,٥	٥,٨	٦,٠	٦,٧	٦,٠	٦,٣	بنغلاديش
٧,١	٩,٥	٨,٢	٨,٦	٥,٠	٦,٠	٧,٤	٨,٩	تركيا
٧,٠	١٣,٠	١١,٦	٧,٦	٦,٥	٧,٠	٦,٠	٥,٤	سري لانكا
٦,٠	٨,٠	٤,٥	٤,٠	٤,٣	١,٩	٢,٧	٣,٨	نيبال
٥,٠	٦,٠	٤,٤	٣,٨	٩,٠	٩,٢	٩,٠	٧,٥	الهند
٤,٤	٦,٨	٦,٠	٤,١	٥,٦	٥,٩	٥,٦	٦,٥	جنوب شرق آسيا
٦,٨	١٣,١	١٠,٥	٦,١	٦,٢	٥,٥	٥,٦	٥,١	إندونيسيا
٣,٦	٤,٦	٤,٥	٢,٨	٤,٧	٥,٠	٤,٥	٦,٢	تايلند
٧,٠	٧,٠	٧,٢	١٠,٥	٧,٦	٧,٥	٧,٢	٦,٩	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١,٥	١,٠	٠,٤	١,٧	٤,٧	٧,٦	٦,٤	٨,٧	سنغافورة
٤,٥	٦,٥	٧,٧	٦,٠	٥,٦	٥,٥	٥,٠	٦,٠	الفلبين
٦,٨	٧,٥	٨,٣	٧,٨	٨,٣	٨,٢	٨,٤	٧,٨	فيت نام
٤,٠	٥,٠	٥,٨	٣,٩	٧,٠	٨,٠	١٣,٤	١٠,٠	كمبوديا
٣,٢	٣,٦	٣,٠	١,٤	٥,٧	٥,٦	٥,٣	٧,١	ماليزيا
٠,٩	٠,٥	٠,٠	٠,٢	٢,٠	٢,٢	٢,٠	٢,٨	الاقتصادات المتقدمة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٢,٥	٣,٥	٢,٧	٢,٣	٣,٠	٢,٥	٢,٧	٣,٦	أستراليا

	الناتج المحلي الإجمالي الفعلي				التضخم ^(أ)			
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦ ^(ب)	٢٠٠٧ ^(ج)	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦ ^(ب)	٢٠٠٧ ^(ج)
نيوزيلندا	٤,٢	٢,١	١,٩	١,٨	٢,٣	٣,١	٣,٤	٢,٠
اليابان	٢,٧	١,٩	٢,٢	١,٩	٠,٠	-	٠,٣	٠,٧

المصادر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (إسكاب)، استناداً إلى المصادر الوطنية؛ وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية (قرص مدمج) (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)؛ ومصرف التنمية الآسيوي، المؤشرات الرئيسية للبلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ ٢٠٠٦ Key Indicators of Developing Asian and Pacific Countries 2006 (مانيل، ٢٠٠٦)؛ وموقع اللجنة الإحصائية المشتركة بين الدول التابعة لرابطة الدول المستقلة على الإنترنت، <http://www.cisstat.com>، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧؛ وتقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

(أ) تغيرات في مؤشر أسعار المواد الاستهلاكية.

(ب) تقدير.

(ج) أرقام متوقعة/مستهدفة.

(د) استناداً إلى بيانات تتعلق بـ ٣٨ اقتصاداً (ناميا) تمثل أكثر من ٩٥ في المائة من سكان المنطقة (عما في ذلك بلدان آسيا الوسطى)؛ واستخدمت أرقام الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بدولارات الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٤ (بأسعار سنة ٢٠٠٠) كعامل ترجيح من أجل حساب معدلات النمو الإقليمي ودون الإقليمي. وفي حالة الاقتصادات الجزرية بالمحيط الهادئ سنة ٢٠٠٦، استندت التقديرات إلى الأرقام المتاحة.

(هـ) متصل التقديرات والتوقعات بالنسبة للبلدان بالسنوات المالية المحددة على النحو التالي: السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤ = ٢٠٠٤ بالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية وميانمار والهند؛ والسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ = ٢٠٠٤ بالنسبة لباكستان وبنغلاديش ونيبال.

٥ - قفز النمو في شرق وجنوب شرق آسيا من ٨,١ في المائة سنة ٢٠٠٥ إلى ما يقدر بـ ٨,٥ في المائة سنة ٢٠٠٦. ومرة أخرى، هيمن الازدهار القوي للصين على الصورة، بمعدل نمو بنسبة ١٠,٧ في المائة. وكان قطاع الخدمات ملحوظاً على نحو خاص في ارتفاعه إلى ١٠,٣ في المائة. وسجلت الخدمات نمواً جيداً في جمهورية كوريا (٥ في المائة)، وهونغ كونغ، الصين (٦,٥ في المائة). وفيما يتعلق بالطلب، ارتفعت حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي للصين إلى ٣٨ في المائة، وإن كان نمو التصدير تباطأ من ٢٨,٤ في المائة سنة ٢٠٠٥ إلى ٢٧,٢ في المائة سنة ٢٠٠٦. وارتفعت حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٧ في المائة، بالرغم من أن نمو الصادرات تباطأ من ٢٨,٤ في المائة سنة ٢٠٠٥ إلى ٢٧,٢ في المائة سنة ٢٠٠٦. وزادت حصة إجمالي الاستثمار الثابت من الناتج المحلي الإجمالي من ٤٢,٦ إلى ٤٣,٦ في المائة. ولا زال ينتظر حدوث تغير توجه الاقتصاد

نحو طلب المستهلكين، بما أن حصة الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الإجمالي انخفض من ٣٨ إلى ٣٧ في المائة.

٦ - وسجلت بلدان المحيط الهادئ، مع استثناءات قليلة، نموا اقتصاديا إيجابيا سنة ٢٠٠٦، تراوح بين أقل من ٢ في المائة بشكل طفيف في تونغا وأكثر من ٦ في المائة في فانواتو. وقد قاد النمو القطاع الأول في بابوا غينيا الجديدة وقطاع الخدمات في البلدان الصغيرة. وسجلت أغلب البلدان في المنطقة دون الإقليمية عجزا تجاريا، مع استمرار الواردات التي رفعها تنامي أسعار النفط في النمو بوتيرة فاقت الصادرات. وفي العديد من البلدان، تم تمويل العجز في الميزان التجاري إلى حد كبير من المعونات ومن التحويلات. ومن ثم فإن ارتفاع الإيرادات من السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر أساسي لهذه البلدان للحفاظ على موازين مدفوعاتها واحتياطاتها من العملات الأجنبية.

٧ - واستمر النمو الاقتصادي قويا في جنوب وجنوب غرب آسيا سنة ٢٠٠٦. فقد قادت الهند، أكبر اقتصاد في المنطقة دون الإقليمية، زخم النمو بنسبة ٩,٢ في المائة. وسجلت أفغانستان وباكستان وبنغلاديش وسري لانكا معدلات نمو تزيد عن ٦,٥ في المائة، حيث كانت الصناعة والخدمات المساهمين الرئيسيين. وارتفعت الصادرات في جميع البلدان، لكن الواردات نمت بسرعة أكبر، ويعود ذلك جزئيا إلى ارتفاع أسعار النفط، وهو ما فاقم عجز الحساب الجاري في باكستان وتركيا وسري لانكا. وسجلت جمهورية إيران الإسلامية، المصدر الصافي الوحيد للنفط في المنطقة دون الإقليمية، نموا بنسبة ٦,١ في المائة وارتفع فائض حسابها الجاري نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

٨ - وكان النمو الاقتصادي في جنوب شرق آسيا المدفوع بقوة الطلب الخارجي قويا بنسبة ٥,٩ في المائة سنة ٢٠٠٦، حيث ارتفع من ٥,٦ في المائة سنة ٢٠٠٥. وكما في السنة السابقة، كان الطلب الخارجي القوي، ولا سيما على الإلكترونيات (وعلى السلع الأساسية بدرجة أقل)، المصدر الأول للنمو. ونتيجة لذلك، يقدر أن الحسابات الجارية للاقتصادات الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية ظلت تعرف فائضا تراوح بين ٢٥,٩ في المائة في سنغافورة ونسبة ٠,٩ في المائة المتواضعة في فييت نام. وكما في المناطق دون الإقليمية الأخرى، كان ارتفاع أسعار النفط مصدرا لضغوط التضخم وسمحت العديد من البلدان بالرفع من قيمة صرف عملاتها وليس الاعتماد فقط على ارتفاع أسعار الفائدة لضبط اقتصاداتها. وأتاحت العملات القوية للسلطات النقدية فرصة لوضع حد لضبط أسعار الفائدة الذي بدأ سنة ٢٠٠٤.

٩ - وعرفت البلدان المتقدمة النمو الثلاثة في المنطقة جميعها نموا متواضعا سنة ٢٠٠٦. ففي أستراليا ونيوزيلندا، اشتد النقص في القدرات، مما ولد ضغطا للتضخم، بينما كانت اليابان لا تزال تبحث عن علامات تؤكد خروجها من الانكماش، بنمو محدود للأجور بالرغم من المؤشرات على نقص اليد العاملة. ودعم ارتفاع مداخل العمل استهلاك الأسر المعيشية في أستراليا ونيوزيلندا، في حين تسبب تباطؤ مداخل العمل في تأكله في اليابان. ومع النمو الاقتصادي القوي للسنوات القليلة الماضية، بقي الوضع المالي لكل من أستراليا ونيوزيلندا قويا. لكن التوقعات المالية في اليابان لا يزال يخيم عليها شبح الدين العام الكبير الذي تراكم خلال الركود الذي امتد طوال عقد التسعينات.

١٠ - وكان أداء العملات الآسيوية قويا خلال سنة ٢٠٠٦، وهو ما يعكس فوائض في الحسابات الجارية وتدفقات رأس المال، بما فيها تلك المكرسة لأغراض المضاربة، أكثر مما كان متوقعا. وقد جذب ارتفاع أسعار الفائدة في بعض البلدان وإقبال المستثمرين على المخاطرة، إلى جانب فرط السيولة العالمية، مستويات قياسية لحافضة الرساميل إلى المنطقة. وارتفعت قيمة العملات الرئيسية بشكل كبير، بالرغم من التدفقات المفاجئة إلى الخارج لحافضة رأس المال في منتصف سنة ٢٠٠٦ التي جعلت أسواق الأسهم تترنح في أنحاء المنطقة وجعلت العملات تفقد من قيمتها. وفيما يتعلق بالمخاوف الواسعة الانتشار من أن يؤدي ارتفاع قيمة العملة إلى تآكل حقيقي لتنافسية الصناعات التصديرية، تظهر تحركات سعر الصرف الحقيقي المعمول به، وهو المقياس الأنسب لقياس التنافسية، أن ارتفاع قيمة العملات كان بحجم صغير مقارنة بارتفاع القيمة الاسمية مقابل الدولار الأمريكي.

١١ - واستمرت البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في زيادة احتياطياتها الكبيرة من العملات الأجنبية التي بلغت مستوى غير مسبوق هو ٢,٥ تريليون دولار في نهاية سنة ٢٠٠٦. وقد مثلت ستة بلدان ومناطق، الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا والصين والهند وهونغ كونغ، الصين، ومقاطعة تايوان الصينية، أكثر من ٨٢ في المائة من مجموع الاحتياطيات. ومثلت الصين التي حجت اليابان لتصبح صاحبة أكبر احتياطيات في العالم ٤٠ في المائة من مجموع احتياطيات البلدان النامية في المنطقة، أو ما يقارب تريليون دولار.

١٢ - وبالرغم من أن الشهية النهمه لتكوين احتياطيات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي إلى حد ما رد فعل على الأزمة المالية الآسيوية، فإن الزيادة الكبيرة في الاحتياطيات سنة ٢٠٠٦ تشير إلى استمرار الجهود لممارسة بعض الضغط من أجل تخفيض عملات المنطقة عن طريق التدخل الرسمي. لقد آن الأوان للنظر بجدية في فوائد وتكاليف الاحتفاظ بمبالغ

مفرطة من الاحتياطات. إذ ينبغي تقييم المستوى الأحوط للاحتياطات الذي من شأنه حماية بلد ما من الاضطرابات المالية قياساً إلى الخسائر المحتملة لرأس المال والتكاليف شبه الجبائية.

١٣ - وتدهورت أرصدة الحسابات الجارية في أنحاء المنطقة سنة ٢٠٠٦، ويعود ذلك أساساً إلى تنامي فاتورة واردات النفط، وإن كان تم التخفيف من أثرها إلى حد ما من خلال رفع قيمة العملات الذي جعل الواردات أقل ثمناً. وعوض الأداء القوي للصادرات في العديد من البلدان عن بعض آثار ارتفاع أسعار النفط. فقد نمت صادرات المنطقة بنسبة مثيرة بلغت ١٨ في المائة، وهي شبيهة بنسبة سنة ٢٠٠٥، في حين ارتفع نمو الواردات إلى ١٩ في المائة من ١٧ في المائة سنة ٢٠٠٥. ونتيجة لذلك، سجلت اقتصادات المنطقة فوائض في الحسابات الجارية أكبر مما كان متوقعاً.

١٤ - واستفادت صادرات المنطقة من طلب عالمي صحي، ومن معاودة قطاع تكنولوجيا المعلومات للانتعاش وفي بعض البلدان من القيود التجارية المفروضة على قطاع الملابس الصيني. وبالرغم من ظهور بعض علامات الضعف على الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان النمو القوي بها سنة ٢٠٠٦ هو الدافع الأساسي لصادرات المنطقة. وقد دعم هذا تحسن الطلب في أوروبا واليابان. ومن ثم، كان هناك وضع مثالي لطلب قوي من جميع الشركاء التجاريين التقليديين للمنطقة.

١٥ - وينبغي أن يكون إحياء جولة الدوحة الإنمائية أولوية لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي استفادت من مناخ أكثر حرية للتجارة لتنمية اقتصاداتها. وقد كان الإخفاق في إحياء جولة الدوحة مسؤولاً جزئياً عن انتشار اتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. يقوم الأعضاء والأعضاء المنتسبون الاثنان والستون في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتنفيذ ٦٢ اتفاق تجارة ثنائي. وثمة أيضاً ١١ اتفاق تجارة إقليمي، بمتوسط ثمانية أعضاء، ساري المفعول. وتم التوقيع على أغلب هذه الاتفاقات بعد سنة ٢٠٠٠، ومن ثم فهي تشكل اتجاهها جديداً في المنطقة. ويعتبر انتشار الاتفاقات الثنائية والإقليمية واقعا من وقائع الحياة حالياً، وسيكون من المفيد لصناع السياسات في أرجاء المنطقة، ولا سيما في الاقتصادات الصغيرة، الحصول على قائمة مرجعية للمساعدة على تقليص التكاليف وزيادة الفوائد إلى أقصى حد لصالح الاقتصاد. وينبغي أن تشمل هذه القائمة المرجعية القضايا الحاسمة في مراحل وضع مفاهيم الاتفاقيات وصياغتها والتفاوض بشأنها وتنفيذها (للاطلاع على المزيد بشأن هذه القضية، انظر الدراسة الاستقصائية لسنة ٢٠٠٧). وينبغي لصناع السياسات أن يسعوا، على سبيل القاعدة البديهية، إلى جعل اتفاقات المعاملة التفضيلية أقرب ما تكون إلى الامتثال لقواعد منظمة التجارة العالمية.

ثانياً - توقعات عام ٢٠٠٧

١٦ - بالنسبة إلى بلدان آسيا والمحيط الهادئ ذات الاقتصادات النامية، تشير توقعات النمو الاقتصادي لعام ٢٠٠٧ إلى دينامية مستمرة. ويُتوقع أن يصل النمو الاقتصادي إلى ٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧، أي أقل من عام ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن تكون البيئة الاقتصادية الخارجية أقل ملاءمة، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تباطؤ الاقتصاد في الولايات المتحدة. والذي بدت مؤشرات أكثر وضوحاً منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، عندما بدأ الانخفاض في طلب المستهلكين وكساد سوق العقارات يكبدان الاقتصاد خسائر كبيرة. ومن المتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٢ في المائة، أي أقل بدرجة ملحوظة من نسبة ٣,٢ في المائة المسجلة عام ٢٠٠٦. أما في الاتحاد الأوروبي، فمن المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي تباطؤاً طفيفاً، إذ سينخفض الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٧ في المائة عام ٢٠٠٦ إلى ٢,٤ في المائة عام ٢٠٠٧. ونظراً للانخفاض المتوقع في طلب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن يشهد الطلب العالمي على الإلكترونيات انخفاضاً معتدلاً عام ٢٠٠٧، قد يؤثر على التوقعات الاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي هذه الأثناء، لن يكون انخفاض أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك النفط، نعمة خالصة بالنسبة لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

١٧ - وبينما تعاني البيئة الاقتصادية الدولية من الضعف، يُتوقع أن ينجح زخم النمو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عام ٢٠٠٧ عن النمو القوي الذي تشهده الصين والهند، وعن الانتعاش المستمر للطلب المحلي في اليابان. ومن شأن انتعاش النمو الاقتصادي لاقتصادات بلدان جنوب شرق آسيا أن يعزز من هذا الزخم. وتسهم هذه الاقتصادات الثلاثة مجتمعة بما يزيد على ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبما يقارب ٤٥ في المائة من الواردات، مولدة بالتالي فرصاً ضخمة للمنطقة.

١٨ - ويُتوقع أن تبلغ نسبة التضخم في اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٣,٨ في المائة عام ٢٠٠٧، وتسجل بذلك انخفاضاً عن مستويات عام ٢٠٠٦. ويُتوقع أن يخفّف تراجع أسعار النفط الذي لوحظ منذ منتصف عام ٢٠٠٦ من الضغوط التضخمية، في حين يُتوقع أن تقلل السياسات النقدية المتشددة المنتهجة عبر المنطقة خلال عام ٢٠٠٦ من التوقعات التضخمية في عام ٢٠٠٧. كما يُتوقع أن تسجل أسعار الصرف مزيداً من الارتفاع عام ٢٠٠٧، مما سيساعد أيضاً في تخفيف الضغوط التضخمية في المنطقة. ومع أن حكومات بعض البلدان، مثل الهند وإندونيسيا وماليزيا، قد رفعت الدعم عن النفط وتركت أسعار بيع النفط بالتجزئة تعكس الأسعار الدولية، فإن من المتوقع أن يتم كبح الضغوط التضخمية.

وبالنسبة إلى بعض اقتصادات شرق آسيا وشمال شرق آسيا، مثل الصين وهونغ كونغ، (الصين)، ومقاطعة تايوان الصينية، فإن التشديد على سوق العمل والسوق العقارية سي طرح المزيد من التحديات، وإن كان من المتوقع أن تعوّض جزئياً السياسات النقدية المتشددة وارتفاع أسعار الصرف عن الضغوط التضخمية.

١٩ - وستشكّل إدارة أسعار الصرف التحدي الأكبر على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي في المنطقة خلال عام ٢٠٠٧. وارتفع سعر الصرف الاسمي بدرجة ملحوظة، في جميع بلدان المنطقة تقريباً، ولا سيما في بلدان جنوب شرق آسيا وشرقها، مقابل الدولار الأمريكي عام ٢٠٠٦، رغم التدخلات الرامية إلى الإبقاء على قيمة العملات في مستوى منخفض. ومن المتوقع أن يستمر هذا الارتفاع عام ٢٠٠٧ حيث سيزداد سعر الدولار انخفاضاً نتيجة العجز الكبير في الحسابات الجارية الأمريكية، وستواصل رؤوس الأموال تدفقها إلى المنطقة نظراً للبيئة الاقتصادية المؤاتية.

٢٠ - وبناء على الخبرة المكتسبة عام ٢٠٠٦، ستزداد بالنسبة للسلطات النقدية صعوبة مواصلة انتهاز سياسة نقدية مستقلة لمجابهة الهزات، ومع استهدافها أسعار الصرف، في سياق تزداد فيه حسابات رأس المال انفتاحاً. وبوسع السلطات النقدية أن تختار على مستوى السياسات مزيجاً من خيارين فقط من الخيارات الثلاثة التالية لا الخيارات الثلاثة جميعها: الاستقلالية النقدية، واستهداف أسعار الصرف، وقابلية رأس المال للتحويل. ويكمن الحل الوحيد المستدام في كفالة أسعار صرف أكثر مرونة. ومن شأن زيادة المرونة المساعدة على تفادي "الرهانات الأحادية الاتجاه" التي تشجع المزيد من تدفق رأس المال إلى الداخل بما يتجاوز التدفق الذي يحدث دون ذلك، حيث ستتبين الأسواق سريعاً أن العملات بوسعها التحرك في أي من الاتجاهين. والخوف من أن يصبح نظام مرناً لأسعار الصرف مصدراً للتقلبات تترتب عليه تكاليف اقتصادية كبيرة، يؤكد أنه إلى حد كبير، كون أسواق القطع الأجنبي ليست مؤهلة، في بلدان عدة، لتجنب تقلبات أسعار الصرف. والمصدرون الصغار والمتوسطو الحجم بحاجة ليس بوسعهم الاستفادة من أدوات التغطية في إدارة المخاطر. ويجب إيلاء الاهتمام لتطوير مثل هذه الأدوات وتعزيز الأسواق المالية وتوطيدها.

٢١ - وينتظر مع الزيادة المتوقعة في الطلب الداخلي، ولا سيما بالنسبة للاستثمارات في اقتصادات جنوب شرق آسيا والاستهلاك في الصين، أن يتراجع فائض الحسابات الجارية في الاقتصادات الآسيوية، وإن كان سيظل مرتفعاً. ومن شأن زيادة الارتفاع في أسعار الصرف وتراجع الطلب العالمي على الإلكترونيات وعلى عناصر تكنولوجيا المعلومات أن يسهما أيضاً في انخفاض فائض الحسابات الجارية في المنطقة. ويُتوقع بشكل خاص انخفاض متوسط في

فائض الحسابات الجارية في الصين بسبب تدابير السياسات الداعمة للاستهلاك، وانخفاض إعانات دعم النفط، وزيادة مرونة سعر الصرف.

٢٢ - ويُتوقع أن يكون الأداء الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ قوياً عام ٢٠٠٧، رغم وجود العديد من مخاطر الهبوط. ولا يمكن تجاهل احتمال حصول هزة في جانب العرض فيما يتعلق بالنفط، وتكيف غير منظم للاختلالات العالمية، من بين أمور أخرى. وفي هذه الحالة، فإن التوقعات الأساسية ستتجه اتجاهاً متزايداً نحو مخاطر الهبوط. وقد يؤدي احتمال حصول هزة في جانب العرض فيما يتعلق بالنفط إلى المزيد من الارتفاع في أسعار النفط الدولية، ويؤثر سلباً على توقعات النمو الاقتصادي والتضخم والحسابات الجارية. ونظراً لبقاء القدرات الاحتياطية منخفضة، فإن أي تعثر ولو ضئيل في القدرة الإنتاجية و/أو زيادة في المخاوف الأمنية في الشرق الأوسط قد يؤديان إلى جعل أسعار النفط تتجاوز افتراضات خط الأساس. ويشكل اتساع نطاق الاختلالات العالمية مصدراً من مصادر القلق. وسجل الحساب الجاري في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦ عجزاً بلغ ١٠٠ بليون دولار من دولاراتها. ومؤلاً لهذا العجز من الاقتصادات التي تسجل فائضاً في حساباتها الجارية. إلا أن هذا الفائض أصبح يتركز بشكل متزايد في قلة من البلدان، هي الصين وألمانيا واليابان والاقتصادات المصدرة للنفط. ومن شأن تكيف غير منظم للاختلالات العالمية أن يؤدي إلى هبوط حاد في سعر الدولار الأمريكي، يتزامن مع ارتفاع مفاجئ في معدلات الفوائد. وستكون النتيجة كساداً عالمياً تترتب عليه آثار خطيرة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢٣ - وفي داخل المنطقة، هناك بعض الأخطار الناجمة عن أكبر اقتصادين. ويعتمد الانتعاش المستدام للاقتصاد الياباني على عملية التثبيت المالي الجارية الرامية إلى معالجة مسألة تضخم الدين الداخلي. وأي تعثر في هذه العملية قد يؤثر سلباً على ثقة المستهلك وإنفاقه، ويهدد بالتالي انتعاش الاقتصاد الياباني. وعلى نحو ما نوقش أعلاه، فإن نمو الاستثمارات اللافت للنظر في الصين زاد من المخاوف بشأن التسارع المحموم لهذا النمو. ونظراً للأهمية المتنامية للتجارة داخل المنطقة الواحدة وللروابط في مجال الاستثمار، فإن من شأن تباطؤ حاد في الحركة الاقتصادية في اليابان والصين أن يؤثر سلباً على اقتصادات أخرى في آسيا.

ثالثاً - مسائل السياسات والتحديات

ألف - أسعار النفط

٢٤ - كان ارتفاع أسعار النفط وتقلبها من بين المصادر الأساسية لصعوبة إدارة الاقتصاد الكلي في المنطقة عام ٢٠٠٦. فقد سبب ارتفاع أسعار النفط ضغوط تضخمية، وأدى إلى

نفاد أرصدة الحسابات الجارية وأضعف الاحتياطيات من العملات الأجنبية في بعض البلدان. وارتفع سعر النفط إلى مستويات قياسية عام ٢٠٠٦، وفاق كثيرا ٧٠ دولارا للبرميل الواحد في أوائل آب/أغسطس ٢٠٠٦ إزاء الحالة الجغرافية السياسية في الشرق الأوسط. ومن حيث القيمة الحقيقية، تجاوزت الأسعار ذروتها السابقة، التي بلغت خلال الهزة النفطية في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠.

٢٥ - إلا أنه منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أخذت الأسعار في الانخفاض نتيجة انخفاض حدة التوتر في الشرق الأوسط، وانتهاء موسم الأعاصير في خليج المكسيك دون وقوع اضطرابات كبرى، ومرور فصل شتاء أكثر دفئا من المعتاد في أوروبا وأمريكا الشمالية. غير أنه لا يمكن استبعاد وقوع احتلالات أخرى في الإمدادات بسبب انعدام الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط ومناطق أخرى. ويزيد من هذه الضغوط المستوى المنخفض الحالي غير المؤلف للطاقة الإنتاجية الاحتياطية لأكثر منتجي النفط. ولذلك فإن من غير المؤكد أن تستمر احتمالات انخفاض أسعار النفط إلى مستويات ما قبل عام ٢٠٠٢، أي لما قبل الارتفاع الحالي في أسعاره بوقت قصير.

٢٦ - وقد ظل النمو الإقليمي حتى الآن مرنا في مواجهة ارتفاع أسعار النفط، يساعده على ذلك قوة الصادرات وارتفاع تدفقات رؤوس الأموال وسلامة البيئة الاقتصادية العالمية. غير أن بطء نمو اقتصاد الولايات المتحدة وتراجع الطلب العالمي على المنتجات الإلكترونية قد يغير هذه الظروف عام ٢٠٠٧. وسيؤثر حدوث زيادات أخرى في أسعار النفط العالمية تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي الإقليمي والتضخم وأرصدة الحسابات الجارية. وتبدو هذه الآثار بشكل أوضح في اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ المعتمدة على النفط بالمقارنة مع حالة البلدان الصناعية. وتبين عمليات المحاكاة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن نمو آسيا الناشئة سينخفض بنسبة ١٦,٠ في المائة في حالة وقوع زيادة مستمرة بنسبة ١٠ في المائة في أسعار النفط العالمية. وستكون تايلند وسنغافورة والفلبين الأكثر تأثرا نظرا لارتفاع كثافة استخدامها للنفط نسبيا. ورغم أن تضخم أسعار الاستهلاك سيزيد بالنسبة لجميع الاقتصادات الآسيوية الناشئة، فإن الآثار ستكون ملموسة في المقام الأول في الهند وتايلند والفلبين وماليزيا. وستتفاقم موازين الحسابات الجارية في جميع البلدان الآسيوية الناشئة، وستكون الآثار أشد وقعا على تايوان، المقاطعة الصينية، وهونغ كونغ والصين وجمهورية كوريا. وفي آسيا الناشئة، ستتدهور أرصدة الحسابات الجارية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة ٣١,٠ في المائة في المتوسط.

باء - انخفاض مستوى الطلب المحلي

٢٧ - على مدى الأعوام القليلة الماضية، أدى الانخفاض النسبي في مستوى الطلب المحلي في اقتصادات شرق آسيا إلى ظهور نوعين من الشواغل المترابطة. أولاً، يزعم أن نقص الطلب المحلي يشكل أحد المصادر الأساسية لاتساع نطاق اختلالات التوازن العالمية. ثانياً، يعني تراجع الطلب المحلي في هذه الاقتصادات زيادة اعتمادها على الصادرات لحفز النمو الاقتصادي. وتؤدي زيادة الاعتماد على الصادرات إلى تعريض هذه البلدان لخطر وقوع تدهور كبير في أحوال الطلب الخارجي؛ إلا أن هذا الخطر سيكون أقل بالنسبة لبلد يعتمد بشكل أكبر على الطلب المحلي مثل الهند.

٢٨ - وشكلت الاستثمارات العنصر الأساسي الذي ساهم في انخفاض حصة الطلب المحلي الإجمالي في بلدان شرق آسيا المتأثرة بالأزمة، بينما ظل الاستهلاك مستقرًا إلى حد كبير على امتداد الفترة، عدا جمهورية كوريا. وشهدت أيضًا بلدان غير متأثرة بالأزمة، باستثناء الصين، انخفاض حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى انخفاض الاستثمارات، ما عدا تايوان المقاطعة الصينية، إلى نقص كبير في حصة استثمارات القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وهي حصة لم تستعد بعد مستواها لما قبل الأزمة. وقد ظلت حصة الاستثمارات العامة في الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان ثابتة نسبيًا. وتضررت الاستثمارات الخاصة بشكل كبير في إندونيسيا المتأثرة بالأزمة، حيث انخفضت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي النصف، تليها تايلند وماليزيا.

٢٩ - ومن الضروري إجراء مزيد من الإصلاحات المالية لتشجيع الاستثمار الخاص في اقتصادات شرق آسيا. ورغم إحراز تقدم كبير في تعزيز النظم المالية في اقتصادات شرق آسيا^(١)، يمكن القيام بالمزيد، في أعقاب أزمة عام ١٩٩٧، لضمان حصول المستثمرين الحذرين على الائتمانات. وثمة حاجة إلى إصلاحين ملحين. أولاً، يجب إعطاء الأولوية لتنفيذ نظام محسن لإدارة المخاطر حتى لا تظل المصارف في حاجة إلى الإفراط في الحذر عند الإقراض لأغراض تنفيذ الأنشطة الاستثمارية. وثانياً، كبح النمو المفرط في الائتمانات الاستهلاكية، وينبغي للسلطات في هذه البلدان أن تعتمد مبلغاً أدنى وشروطاً متصلة بالدخل على سبيل الحذر لأغراض تسليم بطاقات الائتمان. ويمكن أن يساعد إنشاء خدمات

(١) بعد وقوع الأزمة، فصلت المؤسسات المالية الضعيفة عن المؤسسات المالية القوية واعتمدت هذه الأخيرة تدابير حصيفة صارمة من أجل رفع مستوى المراقبة إلى مستوى المقاييس الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت عدة تدابير للمساعدة في زيادة رأس مال المصارف والمؤسسات المالية. وحالياً، تتجاوز بكثير نسبة كفاية رأس المال في هذه البلدان نسبة ٨ في المائة التي تمثل المتطلب المعياري الدولي. وتقل بكثير نسبة القروض العاطلة إلى مجموع قروض المصارف التجارية عما كانت عليه خلال فترة الأزمة.

للمشورة في مجال الائتمانات وإدارة الديون في إعادة توزيع الائتمانات بمزيد من الكفاءة. وعلاوة على ذلك، ينبغي زيادة تطوير أسواق رؤوس الأموال كمصدر بديل للأموال لصالح المستثمرين. وأخيراً، ينبغي للحكومات اتخاذ تدابير إضافية لإيجاد مناخ استثماري موات للاستثمارات الخاصة.

جيم - الضعف الاقتصادي

٣٠ - في منتصف عام ٢٠٠٦، شهدت أسواق الأسهم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر انخفاض لها منذ عام ٢٠٠٤. واستمرت في الانخفاض طوال أيار/مايو وحزيران/يونيه، وشهدت أكبر انخفاض شهري لها منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وبعد توقف قصير في نهاية حزيران/يونيه، بدأت أسواق الأسهم تتقلب من جديد في تموز/يوليه. وتأثرت جميع بلدان المنطقة، وعانت من انخفاضات قياسية للسنة. وعكس هذا التقلب اتجاه فترة مطردة من الزيادات في قيم الأصول المالية.

٣١ - وتقلبت الأسواق من جديد في الأشهر الأخيرة، ولا يمكن استبعاد وقوع مزيد من الاضطرابات في الأشهر المقبلة. ويمكن أن تحدث زيادات أخرى في أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة النمو، لا سيما في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان، إذا ظهرت علامات على أن التضخم يحقق زخماً في هذه الاقتصادات. ويمكن أن تحدث زيادات أخرى في أسعار النفط ردود فعل من هذا القبيل. ويمكن أن يؤدي الانحسار المفاجئ في الاحتلالات على الصعيد العالمي يؤدي إلى انخفاض كبير في قيمة دولار الولايات المتحدة ويتسبب أيضاً في ارتفاع كبير في معدلات الفائدة. وقد تكون النتيجة هي تباطؤ الاقتصاد العالمي، إلى جانب انكماش الاقتصادات الآسيوية بسبب انخفاض الطلب على صادراتها. وقد تقلل هذه العوامل جميعها إقبال المستثمرين على الأصول المالية الآسيوية. وقد تتضاعف آثار صدمات الهبوط بسبب مغالاة المستثمرين في رد فعلهم وبسبب انتقال عدوى تدفق الحافظات إلى الخارج في بلدان أخرى.

٣٢ - وتستدعي التقلبات الحالية في الأسواق المالية رصدًا دقيقًا للضعف الاقتصادي لدول المنطقة حتى يتسنى الكشف في أبكر وقت ممكن عن أي علامات للخطر. وقد يكون الاعتماد على مؤشر النمو الاقتصادي أمراً مضللاً لأن قوة النمو يمكن أن تخفي نشوء الضعف في الاقتصاد وتسكن حركة مقرري السياسات. وتبين التجربة من أزمة ١٩٩٧ المالية لشرق آسيا أنه، في الفترة المؤدية إلى الأزمة، حجب حسن الأداء من حيث النمو على صعيد البلدان المتأثرة بالأزمة نشوء الضعف الاقتصادي. وكان هذا على العكس من البلدان

غير المتأثرة بالأزمة، حيث كان هناك نمو اقتصادي قوي ودون أي علامات كبيرة على الضعف الاقتصادي.

٣٣ - ولتقييم الحالة العامة لضعف بلد ما أمام أزمة من أزمات العملات من خلال قلب مفاجئ في تدفقات رؤوس الأموال، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مؤشر ضعف مركب يغطي تسعة بلدان ناشئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ متاحة بياناتها. وتتألف من خمسة بلدان من شرق آسيا تأثرت بأزمة عام ١٩٩٧ - إندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا والفلبين وماليزيا - وأربعة بلدان ناشئة أخرى - الاتحاد الروسي وباكستان والصين والهند. ويجمع المؤشر المركب بين ثلاثة جوانب للضعف أمام أزمة من الأزمات، إذ يقاس من حيث عدم كفاية الاحتياطيات من العملات الأجنبية لسداد الديون القصيرة الأجل، والانتساع المفرط في حجم الائتمانات المحلية، وزيادة قيمة سعر الصرف الحقيقي. وفي الفترة المؤدية إلى أزمة ١٩٩٧ المالية، أظهر المؤشر اتجاهًا تنازليًا مستمرًا في جميع البلدان المتأثرة بالأزمة. وبلغ الاتجاه أدنى مستوى في عام ١٩٩٧ عندما بدأت الأزمة وانتشرت. وعلى العكس، لم يلاحظ هذا الاتجاه التنازلي في البلدان غير المتأثرة بالأزمة، مثل باكستان والصين والهند.

٣٤ - وباستثناء ماليزيا، تظهر من جديد بلدان شرق آسيا المتأثرة بالأزمة ضعفاً في عام ٢٠٠٦. وكانت أقل عرضة للأزمة المالية خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ مما كانت عليه في منتصف التسعينات، على نحو ما يبينه اتجاه تصاعدي لمؤشر الضعف المركب. غير أن انعكاس منحى هذا الاتجاه مؤخرًا في هذه البلدان يستدعي دراسة أعمق. وثمة عاملان مسؤولان عن ذلك وهما: ارتفاع قيمة أسعار الصرف الحقيقية الخاصة بهذه البلدان لأن تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل تسببت في ارتفاع قيمة سعر الصرف الاسمي، وتأثير ارتفاع أسعار النفط على البضائع المحلية، مما زاد من ضغوط التضخم.

دال - التحديات الهيكلية

٣٥ - لن يتطلب استمرار ارتفاع معدلات النمو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ اتباع سياسات اقتصادية كلية رشيدة فحسب، بل أيضاً اتخاذ إجراءات لمعالجة المشاكل الهيكلية التي قد تعوق اطراد النمو والتنمية في المستقبل. وقد يكون من الأيسر اتخاذ تدابير جديدة متصلة بالسياسات والمؤسسات عندما تكون الأحوال الاقتصادية قوية. وهناك ثلاث مسائل هيكلية ذات أهمية في المنطقة.

٣٦ - أولاً، نجمت أيضاً عن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي الذي أدى إلى زيادة في مستويات النمو حالة تتحمل فيها المنطقة قسماً متزايداً من الأعباء البيئية الإقليمية

والعالمية المتصلة بالإنتاج. وثمة دليل على أن الضغوط البيئية الناشئة ستقيد احتمالات نمو المنطقة ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة ليصبح النمو مراعيًا للبيئة.

٣٧ - ثانياً، يفتح الانخفاض السريع في الخصوبة وزيادة العمر المتوقع عند الولادة في عدة بلدان في جنوب شرق آسيا وفي بلدان نامية أخرى من المنطقة "نافذة ديمغرافية" تاريخية لا تتكرر تتيح فرصة لحفز النمو الاقتصادي. ويعزى جزئياً النمو الملحوظ لبلدان شرق آسيا ما بين الستينات والتسعينات إلى فعالية استخدام هذا "العائد الديمغرافي".

٣٨ - ثالثاً، هناك دليل على أن الفقر في المناطق الحضرية أكثر تفشياً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مما يعتقد بوجه عام وعلى أنه يتزايد بوتيرة سريعة. ففي الواقع، على ما يبدو أن الفقر في المناطق الحضرية في العديد من البلدان على نفس الدرجة من السوء، إن لم يكن أسوأ، من الفقر في المناطق الريفية من حيث انتشاره وحدته.

هاء - النمو المراعي للبيئة

٣٩ - ظلت مساهمة منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تزايد بشكل مطرد على مدى العقد الماضي. ونتيجة لدور البلدان النامية في المنطقة كمركز إنتاج عالمي، فهي تتحمل قسطاً متزايداً من الأعباء الإقليمية والعالمية المتصلة بالبيئة. وفي الواقع، في أكثر من نصف بلدان المنطقة، تتجاوز ضغوط الاستهلاك الحالية، إذا قيست بالأثر الإيكولوجي، المجال البيولوجي الإنتاجي المتاح (الموارد الطبيعية الإنتاجية) للفرد الواحد. وعدم معالجة السياسات الوطنية لهذه الضغوط البيئية المتزايدة سيؤثر سلباً في آخر المطاف على النمو الاقتصادي.

٤٠ - وقد ركزت بشكل كبير النهج التقليدية لإدارة البيئة على تحسين الأداء البيئي بمراقبة التلوث والفضلات السائلة الناتجة عن عمليات الإنتاج ووضع أنظمة لها. ويظل التنظيم البيئي جزءاً أساسياً من النمو المراعي للبيئة، لا سيما فيما يتعلق بالحد من التلوث. إلا أن من الضروري وضع طائفة واسعة من السياسات والأدوات الاقتصادية والممارسات الإدارية لإحداث تغيير جوهري في أنماط الاستهلاك والإنتاج.

٤١ - ولتمكين بلدان المنطقة من الانتقال إلى اتباع استراتيجيات النمو المراعي للبيئة، من الضروري وضع مؤشرات للكفاءة الإيكولوجية يمكنها تقييم نمط النمو الاقتصادي لبلد ما، ورصد نتائج السياسات التي تشجع الكفاءة الإيكولوجية، وإتاحة مقارنة تدابير الكفاءة الإيكولوجية بين البلدان.

واو - جني فوائد "العائد الديمغرافي"

٤٢ - خلال نصف القرن الماضي، شهدت آسيا انخفاضاً كبيراً في إجمالي معدلات الخصوبة: إذ انخفضت معدلات الخصوبة من مستوى عال قدره ٦ أطفال لكل امرأة في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ إلى ٢,٤ بحلول الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وبالمثل، حدث انخفاض ملحوظ في معدلات الوفيات في الفترة السابقة لانخفاض معدلات الخصوبة، الذي تركز بشكل كبير خلال المراحل الأولية ما بين الشباب. وأدى هذا التتابع الخاص في انخفاضات معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات إلى تضخم في توزيع الأعمار، تركز في الأعمار الصغيرة. ومع مرور الزمن، انتقل هذا التضخم إلى الأعلى عبر هيكل الأعمار ليسفر عن فئة كبيرة ومتزايدة من السكان البالغين سن العمل إلى جانب قليل من الأطفال المعالين والمسنين الذين في حاجة إلى الإعالة. وسيعطي نمو القوى العاملة، بالإضافة إلى زيادة الوفورات الناشئة عن انخفاض نسب الإعالة، دفعة قوية للاستثمارات والنمو في بلدان المنطقة. ولا تتاح هذه الفرصة سوى مرة واحدة في العمر وتتبدد في غضون جيل واحد في سياق تقدم السكان في السن وزيادة الإعالة.

زاي - الفقر في المناطق الحضرية

٤٣ - على مدى العقود الثلاثة الماضية، ظل العديد من المراكز الحضرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والمناطق المحيطة بها يعمل كمحركات للنمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، يعاني ٥٧١ مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة في المنطقة - أي أكثر من نصف مجموع سكان الأحياء الفقيرة في العالم - من الأثر التراكمي للعرض المفرط للعمالة وانعدام أمن الحيازة وضعف البنى التحتية والتلوث والازدحام. وإذا لم يجابه هذا التحدي، فسيقابل النمو الاقتصادي تزايد تكاليف الاستمرار في تشغيل المراكز الحضرية، مما سيجعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أبعد عن المنال في العديد من البلدان الآسيوية.

٤٤ - وتطرح مناطق الأحياء الفقيرة، وهي المواقع المتخلفة النمو من الناحية المادية والمؤسسية التي يعيش فيها معظم فقراء المناطق الحضرية، تحديات متعددة لسكانها. ويتجسد هذا في أكثر التعاريف شيوعاً للأحياء الفقيرة، وتحديدًا في أنها تتسم بعامل أو أكثر من عوامل الحرمان المتصل بالمأوى: نقص المياه، وانعدام الصرف الصحي، والازدحام، وعدم ديمومة الهياكل السكنية، وانعدام أمن الحيازة. وتضاف ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل كبير في المناطق الحضرية، لا سيما تكاليف السكن، والضغط النفسي الناجم عن الاقتصاد النقدي الحضري، وقلة مناعة فقراء المناطق الحضرية أمام الكوارث الطبيعية والعنف بين الأفراد، وارتفاع مستويات التلوث والأخطار الصحية المتصلة به بشكل كبير، تُلقي حياة الأحياء

الفقيرة على هذا النحو أعباء خاصة على عاتق من يعيشونها، مما يدعو إلى اتباع سياسات محددة لتحسين حالة سكان الأحياء الفقيرة.

رابعاً - التمييز بين الجنسين

٤٥ - يستشري التفاوت بين الجنسين في العديد من أنحاء العالم، على نحو ما تعكسه القيود المفروضة على الخيارات والفرص المتاحة للمرأة وعلى مشاركتها. كما أنه يسود في الغالب في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ رغم الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والعالمي لسد الفجوة بين الجنسين. وبينما تعد بعض جوانب التمييز بين الجنسين نتاجاً فرعياً لتقاليد وممارسات ثقافية متجذرة، فإن الافتقار إلى بيئة مؤسسية داعمة، تشمل الدعم القانوني لكفالة المساواة بين الجنسين، قد يساهم في إطالة أمد التمييز وتكريسه. ويتسم التمييز بين الجنسين بطابع اجتماعي هيكلي، وتؤثر القوانين والسياسات والممارسات بشدة في التمييز ضد المرأة بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

٤٦ - ويتجلى التمييز بين الجنسين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر ما يتجلى في فرص الحصول على خدمات التعليم والصحة، والفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتسع مدى التفاوت بين الجنسين في بلدان بعينها من المنطقة بحيث ينخفض مستوى قيد الفتيات بالمدارس الابتدائية عن مستوى قيد الأولاد بنسبة كبيرة تصل ٢٦ في المائة. وينعكس هذا التفاوت أيضاً في مستوى الحصول على الخدمات الصحية. وتراجع نسبة الإناث إلى الذكور بين السكان، لا سيما في آسيا الشمالية والوسطى وجنوب آسيا واقتصادات جزر المحيط الهادئ، مما يعكس عدم كفاية فرص وصول النساء إلى الخدمات الصحية. وفي بعض البلدان، يتوفى رضيع بين كل عشرة رضع قبل أن يكمل عامه الأول، وتتوفى أم بين كل ٥٠ أما أثناء فترة الحمل والنفاس. ويحدث ذلك رغم تحسن خدمات الصحة وتكنولوجيا الطب إجمالاً على مدى السنوات، حتى في البلدان الأفقر. وفي غضون ذلك، يتواصل العنف ضد المرأة، مما يشير إلى مدى ضعف صوت النساء سواء على صعيد الأسرة المعيشية أو على الصعيد الوطني.

٤٧ - وتترتب على التمييز المزمّن بين الجنسين تكاليف اقتصادية واجتماعية واضحة فحرمان النساء والفتيات من الوصول إلى خدمات التعليم والصحة يضر بمشاركة القوة العاملة وبتطوير رأس المال البشري، مما تترتب عليه آثار سلبية في النمو الاقتصادي ورفاه الفرد. وتترتب أيضاً على فرص النساء الضائعة آثار جامعة للأجيال، بسبب تضرر صحة الأطفال وتعليمهم ورفاههم. ويمكن لغياب صوت المرأة وعجزها عن الدفاع عن حقوقها أن يجرمها من المكاسب ويقف حجر عثرة في سبيل مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية. وقد

يؤدي العنف ضد المرأة والاعتداء عليها إلى تكاليف نفسانية مدى الحياة تضر بكبرياتها وقدراتها، وهي عوامل تتسبب جميعها في تكاليف اقتصادية واجتماعية مباشرة وغير مباشرة. وتشير تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن المنطقة تخسر سنويا ما بين ٤٢ إلى ٤٧ بليون دولار بسبب القيود المفروضة على وصول المرأة إلى العمالة لوحده. وعلى نفس المنوال، فإن التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم يكلف المنطقة سنويا ما يقارب ١٦ إلى ٣٠ بليون دولار.

٤٨ - ولا بد للقضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين أن يجلب مكاسب ملموسة لا تعود بالنفع على الفرد فحسب، بل على المجتمع بأكمله. ويتطلب القضاء على التمييز بين الجنسين وتحقيق المساواة بينهما إحداث تغييرات على صعيدي الأسرة المعيشية والمجتمع وعلى الصعيد الوطني. وبوجه خاص، فإن تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية في السياسات والبرامج العامة قد يثمر نتائج إيجابية في مجال التوازن بين الجنسين. ومن بين خيارات السياسة العامة التي قد تساعد على الحد من التمييز بين الجنسين وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء هناك (أ) تحسين فرص وصول النساء والفتيات إلى الموارد الاجتماعية، مثل التعليم وخدمات الصحة؛ (ب) النهوض بالمشاركة الاقتصادية للمرأة؛ (ج) تحسين فرص الحصول على الموارد المادية؛ (د) تمكين المرأة؛ و (هـ) التجاوب مع صوت النساء.

٤٩ - يعد افتقار النساء والفتيات إلى فرص الوصول إلى الموارد الاجتماعية، مثل خدمات الصحة والتعليم أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى ارتفاع مستويات التفاوت بين الجنسين في مجالي الصحة والتعليم، ولا سيما في بلدان جنوب آسيا. ويعود السبب في ذلك إلى أمرين يتعلقان بالقيود المفروضة عليهن ونقص المؤسسات والموارد على حد سواء. ومن اللازم معالجة هذين الأمرين كي يتسنى القضاء على التمييز بين الجنسين.

٥٠ - وللنهوض بالمشاركة الاقتصادية للمرأة ما يبرره من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وتضطر النساء على الانسحاب من قوة العمل بفعل القيود المباشرة وغير المباشرة التي يفرضها أرباب العمل على المرأة، إضافة إلى بيئة العمل والسياسات العامة والمواقف الاجتماعية والكفاح الدائم من أجل تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية. ومن الضروري إحداث تغيير في السياسات المتعلقة بتشغيل المرأة وفي عقلية الأفراد، من أجل تحفيز مشاركة العمالة النسائية.

٥١ - ولا يكتسي الوصول إلى الموارد المادية، مثل الأراضي والإسكان والقروض، أهمية جوهرية من أجل استفادة المرأة من حرية الاختيار فحسب، بل أيضا من أجل إسماع صوتها. وعلى نحو ما أشير إليه أعلاه، فإن التقاليد والقوانين كليهما يقيدان ملكية المرأة للعقارات،

بما في ذلك الأراضي والبيوت. وتتأثر القيود التقليدية بالاعتقاد الشائع بأن امتلاك المرأة للأصول يساوي نقل الملكية والمنافع إلى طرف ثالث بعد الزواج. ومن الجوهرى تغيير الطريقة التي يميز بها المجتمع بين البنين والبنات من أجل التأثير في التحيز القائم على نوع الجنس فيما يتعلق بملكية الأصول.

٥٢ - وكون التمييز بين الجنسين يبدأ في الأسرة يقوى الحجة بجعل الأسرة محور الجهود المبذولة لتحقيق التوازن بين الجنسين. ومن ثمّ يمكن أن تتجاوز تلك الجهود دائرة الأسرة إلى سائر المجتمع حسب تقدم التوازن بين الجنسين مع مرور الوقت. وباستطاعة الرجال أن يضطلعوا بدور مهم في تمكين المرأة، بجعلها شريكا متكافئا والحد من التمييز بين الجنسين داخل الأسرة، سواء تعلق الأمر بإرث أصول الأسرة أو الحصول على الخدمات الصحية والتعليم أو توزيع الغذاء، أو تعلق بالعنف، أو بإعطاء المرأة صوتا متساويا مع صوت الرجل في اتخاذ القرارات على صعيد الأسرة. ومن الضروري إحداث تغيير في توقعات المجتمع من أجل تغيير مواقف الرجال تجاه النساء والفتيات، على نحو يضطلع فيه المجتمع المدني بدور ريادي.

٥٣ - ويعد تحسين فرص المرأة في إسماع صوتها طريقة فاعلة في الحد من التفاوت بين الجنسين. ولهذا الغرض، من اللازم إحداث تغيير في المواقف، والتعليم هو أحد السبل الناجعة لتحقيق ذلك. ذلك أن الظن يغلب بأن الآباء والأزواج والإخوة المتعلمين سيتعاملون مع بناتهم وزوجاتهم وأخواتهم على قدم المساواة أكثر من غير المتعلمين. كما أن المرأة المتعلمة تقف في موقف أفضل يمكنها من المشاركة المتساوية أكثر من المرأة غير المتعلمة، حتى على صعيد الأسرة. ويمكن أيضا معالجة التأثيرات الثقافية بطريقة مرنة عن طريق التعليم. وينبغي للمجتمع المدني أن يضطلع بدور رائد في تغيير عقلية الرجال في ذلك الصدد، بينما تستطيع الحكومات أن تقدم الدعم عن طريق القضاء على القيود المتصلة بنوع الجنس المفروضة على العمالة في القطاعين العام والخاص وعلى التعيينات في منظمات المجتمع المدني.

٥٤ - ومن اللازم أن تكون إزالة القيود القائمة على أساس نوع الجنس المفروضة ضد مشاركة المرأة في البرلمانات والخدمة العامة والعمالة في القطاع الخاص والمجتمع المدني، هي الوسيلة الأولى للنهوض بتمثيل المرأة على الصعد كافة. وقد يكون التمييز الإيجابي بين الجنسين، مثل تخصيص نسبة معينة من المقاعد في الهيئات الحكومية المحلية والبرلمانات الوطنية للنساء، جديرا بالنظر عندما تثبت السياسات الأخرى عدم فاعليتها. بيد أنه ينبغي ألا يضيع هدف منح المرأة حرية الاختيار عن طريق فرض شروط لذلك. فالنساء في المجتمعات والثقافات المختلفة قد تكون لديهن تطلعات مختلفة، ومن اللازم احترام ذلك التنوع.

٥٥ - وهناك حاجة إلى لفت النظر العاجل لصناع القرار نحو التمييز بين الجنسين لأن إدامته تترتب عليها تكاليف اجتماعية-اقتصادية باهظة سيلزم جميع مواطني البلد تحملها. والمسؤولية ملقاة على عاتق جميع أصحاب المصلحة، مما فيهم المجتمع المدني والقطاع الخاص والمثقفون، بوضع هذه المسألة في لُب البرنامج الإنمائي.
